الأمم المتحدة

E/CN.6/2015/NGO/79

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
25 November 2014
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة التاسعة والخمسون
٩ – ٢٠ أذار/ مارس ٢٠١٥
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة ”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“

بيان مقدم من مراكز ويليسلي للمرأة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/ ٣١.

301214 261214 14-65405X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

ستتسارع وتيرة الفرص المتاحة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بفضل البحوث عالية الجودة في كل مرحلة من مراحل العملية. ومن أهم الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية هو أن جمع البيانات المصنفة شرط أساسي لنتمكن جماعيا من قياس التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والأهداف الأخرى. ولا يقتصر الأمر على ضرورة تصنيف البيانات حسب نوع الجنس فقط، بل ينبغي تصنيفها أيضا حسب عناصر الاختلاف الرئيسية الأخرى مثل السن والعرق والأصل الإثني أو الهوية الثقافية، والجنسية والمركز الاجتماعي والاقتصادي، والدين، والميل الجنسي، والهوية الجنسانية، والقدرة، ومستوى التعليم، لأنه لا يمكن القيام بتدخلات مناسبة واختبارها إلا باستخدام بيانات جيدة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تحديد وتعريف عوامل الاختلاف التي تكتسي أهمية على الصعيد المحلي، ثم أخذها في الاعتبار في جهود البحث على الصعيدين الوطني والدولي.

ويُشيد مراكز ويلسلي للمرأة بالجهود التي يبذلها البرنامج العالمي للإحصاءات الجنسانية في إطار عمله الذي يشمل ”تحسين الاتساق بين المبادرات القائمة بشأن الإحصاءات الجنسانية من خلال التنسيق الدولي؛ وتطوير وتعزيز المبادئ التوجيهية المنهجية في المجالات القائمة، فضلا عن المجالات الناشئة والمتمثلة في الشواغل الجنسانية؛ وتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية والتقنية اللازمة لإنتاج البيانات الجنسانية ونشرها واستخدامها؛ وتيسير الوصول إلى البيانات الجنسانية والبيانات الوصفية من خلال بوابة بيانات جديدة.“ وفي حين أن القدرات البحثية، ولا سيما البحوث المتعلقة بتحليل القدرات الجنسانية، متفاوتة على الصعيد العالمي– نظرا لامتلاك بعض البلدان لمؤسسات بحث ممتازة منذ زمن طويل، في حين لا تزال بلدان أخرى تكافح من أجل تلبية احتياجاتها في مجال جمع وتحليل البيانات الأساسية، سواء على الصعيد الحكومي أو داخل المجتمع المدني – فإننا نرى أن توفير القدرات البحثية الكافية لتلبية احتياجات جميع الفئات الديمغرافية المستهدفة حق من حقوق الإنسان الجماعية التي ينبغي النهوض بها على مستوى العالم من خلال مجموعة من الوسائل.

وينبغي أن تكون الشراكات العالمية التي تربط بين المنظمات الراسخة في مجال البحوث والمنظمات الأقل رسوخا في العالم، ولا سيما لغرض النهوض بجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ووضع المرأة والفتاة، وينبغي أن تكون جزءا من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وينبغي تشجيع هذه الشراكات ودعمها بقوة بالموارد من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجهود الرامية إلى تعزيز توافر برامج

البحث والتعليم والتدريب وتحسين نوعيتها، ولا سيما البرامج التي تعزز مشاركة ونجاح المرأة والأفراد المنتمين إلى الفئات الأخرى الممثلة تمثيلا ناقصا في هذه البرامج، وتيسر أخذ وجهات نظرهم وشواغلهم في الاعتبار في البحوث، من شأن ذلك كله أن يعزز كثيرا دور البحوث في النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة. وعلاوة على ذلك، فإن تشجيع الفتيات والأطفال والشباب المنتمين إلى الفئات الممثلة تمثيلا ناقصا على العمل في مجالات البحث من شأنه أن يساعد على كفالة أن نصبح قادرين بالفعل، في السنوات والأجيال المقبلة، على التصدي للتحديات العالمية الأكثر إلحاحا بفضل البيانات والتحليلات الجيدة. وأخيرا، يجب التأكد من أن جميع الأموال التي تخصص للبرامج الإنمائية تشمل بندا في الميزانية يتعلق بالبحوث – سواء أكانت بحوثا أساسية أو تطبيقية أو تقييمية – حتى نقطع شوطا طويلا نحو تغيير ثقافة العمل الإنمائي القائمة على الرأي القائل إن البحث من الكماليات أو إنه إضافة اختيارية، إلى الرأي القائل إن البحث جزء لا يتجزأ من الجهود المبذولة من أجل تحقيق التغيير والعدالة والرفاه الفعلية.

وستقوم منظمات البحوث الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما المنظمات المتخصصة في مسائل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة، بدور هام، إلى جانب المنظمات الأكبر حجما والأكثر رسوخا في مجال البحث ومع الأمم المتحدة ذاتها، وفي النجاح في تحقيق أهداف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة في فترة ما بعد ٢٠١٥. ونوصي بإيلاء المزيد من الاهتمام بمشاركة هذه المنظمات ”المتخصصة“، في وضع الاستراتيجية الإنمائية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. ونختتم بياننا بالتأكيد على أن شعارنا في مراكز ويليسلي للمرأة هو ”العالم الذي يفيد المرأة يفيد الجميع“.